

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/14
17 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للبلدان الجزرية الصغيرة النامية*

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	مقدمة
٢	١٥ - ٢	أولا - الإنجازات الرئيسية والتوقعات التي لم يتم الوفاء بها
٢	١٢ - ٢	ألف - المجالات التي استعرضتها لجنة التنمية المستدامة
٦	١٥ - ١٣	باء - مجالات الأولوية الأخرى
٧	٢١ - ١٦	ثانيا - التطورات المشجعة
٨	٢٧ - ٢٢	ثالثا - الأولويات الناشئة
١٠	٢٩ - ٢٨	رابعا - التوصيات

* يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة القرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بشأن هذا الموضوع في دورتها الرابعة، المعقودة في عام ١٩٩٦. وقد تولت إعداد التقرير إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بوصفها المسؤولة عن تنظيم المهام بالأمانة العامة للأمم المتحدة وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهو نتيجة للمشاورات والتبادل غير الرسمي بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والوطنية، والوكالات الحكومية المهمة بالأمم، ومجموعة أخرى من المؤسسات والأفراد.

مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير وصفا موجزا للتقدم المحرز، أو عدم إحراز أي تقدم، في معالجة الشواغل الخاصة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية منذ اختتام المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ أيار/مايو - ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤). ويحدد التقرير المجالات التي تستحق الاهتمام على سبيل الأولوية، ويستعرض حالة التنفيذ بصورة رئيسية - بالرغم من أنها ليست حصرية - في عدد من المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي تم استعراضها في الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة بالاستناد إلى التقارير التي أعدها منظمو المهام التابعون للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهذه المجالات الرئيسية هي: إدارة المناطق الساحلية، والسياحة، وموارد الطاقة، والنقل الجوي، والنقل البحري، وتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإدارة الكوارث الطبيعية والبيئية، وتدفقات الموارد، والتجارة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويبرز التقرير الملامح الرئيسية لتقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة منذ المؤتمر، عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة بوجه خاص، لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما يبرز التقرير القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة والجمعية العامة. وبالإضافة إلى هذا التقرير، من المتوقع أن تقدم التقارير المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لكي تنظر فيها.

أولا - الإنجازات الرئيسية والتوقعات التي لم يتم الوفاء بها

ألف - المجالات التي استعرضتها لجنة التنمية المستدامة

٢ - نظرا لانقضاء وقت قصير على اعتماد المؤتمر لبرنامج العمل وإقراره من جانب الجمعية العامة في ١٩٩٤، فإن هذا الاستعراض لا يشمل سوى عملية منتصف الفترة. ومن المقرر أن يجري استعراض كامل لبرنامج العمل في عام ١٩٩٩. وسيجري، من أجل تلك العملية، تقييم أكثر تعمقا لتأثير السياسات والتدابير التي تم تنفيذها منذ المؤتمر.

٣ - وقد أدى الاهتمام الذي أولته الدول الجزرية الصغيرة النامية للتخفيف من حدة الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي بالإضافة إلى الاهتمام الذي أولي للكوارث الطبيعية والبيئية في كل من برنامج العمل واستراتيجية عمل يوكوهاما، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي للكوارث الطبيعية. وقد سعت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية في مجال التأهب لحالات الكوارث والتخفيف من حدتها على الصعيدين الوطني والمحلي، بدعم من الإجراءات التي تم اتخاذها على الصعيد الإقليمي. وقد قامت عدة حكومات للدول الجزرية الصغيرة النامية بسن تشريعات واعتماد سياسات تخطيطية لتحسين إدارة تنمية الموانئ في المناطق المعرضة للكوارث. وتم إدخال مجموعة

من المدونات والمعايير الخاصة بالمباني المقاومة للأعاصير، التي تم إعدادها أصلاً للدول الجزرية الصغيرة الواقعة في شرقي البحر الكاريبي، إلى الدول الأخرى في تلك المنطقة ومناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. ولا يزال يقدم دعم هام في مجال التخفيف من حدة الكوارث والتأهب لها وإدارة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، من خلال برنامج منطقة البحر الكاريبي لتخفيف أثر الكوارث وبرنامج جنوب المحيط الهادئ للحد من الكوارث. ولا يزال الدعم الدولي يقدم في عدد من المجالات، وبصورة رئيسية من خلال المساعدة التقنية ومعونة الطوارئ. وما فتئ بعض هذه المساعدة يقدم من المصادر الثنائية، من أجل تمويل البرامج الإقليمية للحد من الكوارث بصورة رئيسية.

٤ - وهناك مواطن ضعف حرجة تؤدي إلى إعاقة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال، وأهمها عدم قدرة هذه الدول بمفردها على توفير التمويل الكافي لجهود التأهب للكوارث والحد منها. ولا تزال الجهود الوطنية تفتقر إلى التمويل الكافي بصورة حرجة، وهناك عدد قليل من البلدان التي لديها أي شكل من أشكال صندوق الطوارئ الوطني. وقد اقتصر التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن عموماً على التأهب للكوارث الطبيعية والحد منها وأنشطة الإغاثة. وتم تحقيق تقدم طفيف في اتخاذ التدابير الكفيلة بالتصدي للكوارث البيئية الكبرى. ولا تزال إمكانيات الخطر الذي يشكله تكرار مرور المراكب التجارية، وفي بعض الأحيان المراكب التي تحمل نفايات خطرة وسمية ومشعة عبر أعالي البحار المحيطة بعدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مطلقة من أي قيد.

٥ - وقد حققت الدول الجزرية الصغيرة النامية بعض التقدم في مجال النقل والاتصال، إلا أن هذا التقدم ليس موزعاً توزيعاً متساوياً عبر جميع البلدان والمناطق. وتحرك بعض المناطق، مثل منطقة البحر الكاريبي، على ما يبدو، في الاتجاه الصحيح من حيث التعاون الإقليمي في مجال النقل الجوي. وقد وافقت الدول الجزرية الصغيرة النامية في تلك المنطقة، بالتعاون مع بعض الدول القارية على دراسة الإطار التنظيمية والتنفيذية الموجودة للنقل الجوي، وعلى دراسة نطاق التفاوض الجماعي على اتفاقات الخدمات الجوية. وقامت الجماعة الاقتصادية الكاريبية بإبرام اتفاق متعدد الأطراف للخدمات الجوية فيما بين دولها الأعضاء، وتخطط لإجراء دراسة شاملة بهدف إعداد خطة تنمية استراتيجية لهذا القطاع. وفي المنطقة الأفريقية، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تجري ترتيبات منفصلة في مجال النقل الجوي. ولدى بعضها خدمات دولية خاصة بها أو تقوم شركات النقل الدولية الكبرى بخدمتها، لكن بمواعيد غير منتظمة في معظم الأحيان. وعلى الرغم من إيلاء الاعتبار لمعالجة مشاكل النقل الجوي في منطقة المحيط الهادئ، فلا يزال يتعين التقدم بمقترحات محددة. وأدى انسحاب شركات الطيران الدولية الرئيسية من خدمة تلك المنطقة إلى زيادة التعاون فيما بين بعض شركات الطيران الوطنية، ومعظمها مملوكة للحكومات، وبينها وبين شركات الطيران التابعة لنيوزيلندا وأستراليا. وقام رؤساء الدول في هذه المنطقة بتحديد هذا المجال بوصفه من مجالات التعاون في المستقبل. وتشير المعلومات المالية المتوفرة إلى أن معظم شركات الطيران الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية غير مربحة على ما يبدو وتعتمد في تشغيلها على إعانات الدولة. ومن المسائل التي تدعو للقلق أن كثيراً من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تعلن عن امثالها للمعايير الدولية والممارسات الموصى بها المرفقة باتفاقية الطيران المدني الدولي أو عن أوجه اختلافها عنها.

٦ - وفي مجال النقل البحري، لا يزال معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يملك شركات وطنية للشحن البحري. ويعمل عدد منها بوصفه دول التسجيل. وعلى الرغم من أن هذا الترتيب يساهم في حصائل القطع الأجنبي والعمالة، فإنه لا يخدم احتياجاتها التجارية بصورة كافية. ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية عموماً تواجه ارتفاع كلفة الشحن الإفرادية إلى حد كبير، وتعاني من عدم وتيرة الخدمات بسبب بعدها وانخفاض أحجام حمولاتها نسبياً. ويعتبر معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية متخلفاً في مجال تنمية الهياكل الأساسية للموانئ وفي استخدام أساطيل حديثة للشحن البحري مجهزة بحاويات، بسبب ما ينطوي عليه ذلك من نفقات باهظة. بيد أن الشحن البحري فيما بين الجزر على نطاق أصغر، ومعظمه مملوك من القطاع الخاص، يتقدم بسرعة معقولة في بعض أرخبيلات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧ - وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، لا يزال لدى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية شبكات وخدمات بدائية. بيد أن عدداً من الدول الأخرى قام بإنشاء شبكات وخدمات متطورة جيداً للاتصالات السلكية واللاسلكية حتى قبل المؤتمر. إلا أن ذلك الإنجاز لم يكرر بوجه عام في المناطق الريفية والجزر النائية. ولا يزال ارتفاع النفقات اللازمة لتطوير الهياكل الأساسية يعوق تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية في بعض المناطق الريفية والجزر النائية وتوسيع نطاق الخدمات لكي تصل إلى هذه المناطق والجزر في دول أخرى. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية عموماً صعوبات تنفيذية هائلة بسبب عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً تقنياً كافياً، وضعف الهياكل الأساسية والمنشآت، ونقص التخطيط. وتعاني الدول المعرضة للكوارث الطبيعية من صعوبات أكبر بكثير. وقد أصبح من المعلوم أن حدوث كارثة كبرى يتسبب في أضرار بالجملة للهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ويعرقل التقدم بشكل حاد. وفيما يتعلق باستخدام خدمات الاتصالات الجديدة والوصول إليها، فقد ارتبطت عدة دول جزرية صغيرة نامية بشبكة الإنترنت وهناك دول أخرى في طريقها إلى ذلك. بيد أن اتصال المقيمين بخدمات الإنترنت على نطاق واسع مقيد بارتفاع كلفة الحواسيب وارتفاع رسوم الاستعمال. ولم تصبح القدرة على تبادل المعلومات والبيانات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبين هذه الدول والبلدان الأخرى حقيقة واقعة بعد. ومن المأمول أن يؤدي التطوير التدريجي لشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التعجيل في تلك العملية.

٨ - وفي السنوات الأخيرة، نما قطاع السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية نمواً ملحوظاً، إلا أن الجهود الرامية إلى تعزيز السياحة المستدامة هي في بدايتها. وواجهت بعض البلدان التي يوجد فيها قطاعات سياحية كاملة النمو ضغوطاً بيئية شديدة نتيجة للتطورات غير المنظمة في الماضي. وقد اتخذ العديد من هذه البلدان مبادرات لفرض مزيد من الضوابط، ولا سيما في تخطيط وتنمية المساحات، وذلك لمعالجة مشاكل التلوث وإدارة النفايات في المناطق الساحلية. كما قام بعضها باستكشاف إمكانيات تعزيز السياحة الإيكولوجية. بيد أنه بالرغم من التحسينات التي أدخلت في الإطار التشريعية والمؤسسية وفرض شروط إلزامية تتعلق بتقييمات الأثر البيئي للاستثمارات الجديدة في مجال السياحة في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هذه الدول لا تزال تواجه صعوبات جمة في معالجة مشاكل إدارة النفايات والتلوث الناجم عن ضعف قدرات الهياكل الأساسية والقدرات التكنولوجية وقدرات الموارد البشرية. ولا

يزال عدم كفاية مرافق التفريغ في الموانئ لمعالجة النفايات الناجمة عن سفن رحلات المتعة وانسكابات النفط من ناقلات النفط، والتلوث الناجم من كل من المصادر البرية والبحرية على السواء من دواعي القلق البالغ. وهناك عدد يبلغ مجموعه ١٥ دولة طرفا في بروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن. وبالتالي فإن عليها التزامات بموجب الاتفاقية لإنشاء مرافق في الموانئ لتجميع النفايات، إلا أنها مقيدة من جراء نقص الموارد اللازمة لإنشاء هذه المرافق.

٩ - ولا تزال أهداف برنامج العمل المتعلقة بتنمية مصادر الطاقة المتجددة لم تتحقق بوجه عام. وتمثل أنواع الوقود الأحفوري التي تزيد كلفة الوحدة عن البلدان الأكبر أكثر من ٥٠ في المائة من احتياجات الطاقة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من أن استخدام مصادر الطاقة المتجددة قد زاد في عدد من هذه الدول، فإن نصيب المصادر المتجددة من مجموع إمدادات الطاقة لا يزال أقل من الإمكانيات بدرجة كبيرة. وهذه النتائج المخيبة للآمال في استخدام مصادر الطاقة المتجددة تعزى بصورة رئيسية إلى عدم توفر المعلومات عن قابلية التكنولوجيات للتطبيق من الناحيتين الاقتصادية والتقنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والأسعار التي يتعذر تحملها للتكنولوجيات المتوفرة، وخاصة تكنولوجيا الطاقة الشمسية. وليست هناك أدلة وافرة على تقديم الدعم الدولي لتنمية مصادر الطاقة البديلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما تعتبر المعلومات المتعلقة بمدى تأكيد سلطات الدول الجزرية الصغيرة النامية على هذا المجال بوصفه يتسم بالأولوية في سياسة التنمية المستدامة لديها، محدودة جدا.

١٠ - وفي مجال التجارة، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية منشغلة إزاء ما يترتب على صادراتها من تأثير من جراء انتشار اعتماد النظم الاقتصادية التي تستند إلى قوى السوق، وظهور كتل تجارية إقليمية، وتدهور أفضليتها التجارية عندما يتم التنفيذ التدريجي لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ولا يزال هناك أدلة غير كافية على إعادة توجيه السياسة العامة نحو تنمية مجالات جديدة من نمو الصادرات في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. فلا يزال معظمها يعتمد على الزراعة والسياحة والمنسوجات في حالات قليلة، والتعدين. وبالنظر لمواردها البشرية المحدودة، فستكون هناك حاجة إلى بذل جهود مكثفة لتكييف إنتاج الصادرات بحيث يلائم ظروف السوق المتغيرة.

١١ - وبوجه عام، انخفض التمويل اللازم لتنفيذ برنامج العمل من خلال تدفقات الموارد الثنائية أو المتعددة الأطراف على مدة الفترة ١٩٩١-١٩٩٤. ومن حيث التوزيع، لا تزال التدفقات المتعددة الأطراف موزعة توزيعا متساويا فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر من التدفقات الثنائية، التي كانت تميل، خلال الفترة نفسها، لصالح عدد أقل من البلدان. وكانت الموارد الخارجية توجه في الغالب إلى مجالات تنمية الموارد البشرية، والمؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية، ومصادر الأراضي، والنقل والاتصال. وتواجه معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، من جانبها، الحقيقة المتمثلة في ضعف إمكانيات الوفورات المحلية والإيرادات العامة بسبب عدد من العوامل، وخاصة صغر حجم اقتصاداتها وحمية منح المستثمرين الأجانب عطلا وإعفاءات ضريبية من رسوم الاستيراد والتصدير وذلك لاجتذاب رأس المال الأجنبي والاحتفاظ به

وهو الذي يمثل نسبا هامة من الاستثمارات في القطاعات الرئيسية، مثل السياحة والمنسوجات والتعدين في بعض الحالات.

١٢ - وكان من الإنجازات الهامة على الصعيد الدولي قيام معظم المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بإنشاء آليات جديدة، استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٢٢/٤٩ للإشراف على تنفيذ برنامج العمل وتنسيقه. وكان مما يتسم بالأهمية كذلك قيام اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة بتوسيع نطاق نظام منظمي المهام بحيث يشمل إجراء دراسات متعمقة عن المجالات الموضوعية لبرنامج العمل لصالح لجنة التنمية المستدامة.

باء - مجالات الأولوية الأخرى

١٣ - يتضمن هذا الفرع تقييما موجزا للتقدم المحرز في المجالات البرنامجية التي لم تستعرضها اللجنة بصورة منفصلة في سياق برنامج العمل. ويستند التقييم إلى المعلومات الواردة في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن الإجراءات التي اتخذتها وكالات منظومة الأمم المتحدة بصورة رئيسية لتنفيذ برنامج العمل. وستعالج في الفرع الثالث أدناه المجالات الأخرى في هذه الفئة التي لم تذكر ها هنا. ونظرا لأن اللجنة لم تقم باستعراض هذه المجالات البرنامجية بصورة منفصلة في سياق برنامج العمل، فإنها لم تتقدم بأي توصيات تتعلق بالسياسة العامة لاتخاذ إجراءات في المستقبل تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أن كثيرا من مقررات اللجنة تنطبق على هذه الدول كذلك.

١٤ - وتشير المعلومات المتاحة إلى أن عددا من الدول الجزرية الصغيرة النامية قد استفادت على مدى السنوات الثلاث الماضية من المساعدة التي قدمها عدد من الوكالات الدولية في مختلف المجالات. وقام بعض وكالات الأمم المتحدة بتشجيع المشاريع والبرامج في مجال بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في إطار الأنشطة التي اضطلعت بها بموجب برنامج العمل. وعقدت عدة برامج وحلقات عمل تدريبية وقدمت مختلف أشكال المساعدة في مجال بناء القدرات المؤسسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي مجال إدارة النفايات، كانت المساعدات تستهدف تحسين قدرات الموارد البشرية والقدرات المؤسسية. وقد اتخذ بعض المشاريع شكل نقل المعرفة من أفضل الممارسات في مجال مكافحة التلوث وتقييمه وترمي إلى تخفيف مشاكل التلوث الساحلي والبحري.

١٥ - وفي مجال موارد المياه العذبة، لا تزال المساعدة تقدم إلى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي لأغراض التدريب على تقييم جودة المياه ومراقبتها، وجمع البيانات وتحليلها، ووضع مبادئ توجيهية لإدارة موارد المياه. وفي مجال الموارد من الأراضي، لا تزال تقدم الخدمات الاستشارية الزراعية ومرافق الائتمان في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما لفائدة النساء الريفيات، بالإضافة إلى التدريب على إدارة موارد الأراضي. ولا يزال العديد من الدول الجزرية

الصغيرة النامية تقوم مجتمعة أو منفردة بوضع برامج أو مشاريع في مجال تقييم موارد التنوع الإحيائي، وحمايتها وحفظها. كما كان يقدم بعض المساعدة من خلال مصادر خارجية في إطار هذه الجهود.

ثانيا - التطورات المشجعة

١٦ - تُعد الدرجة التي التزمت فيها الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية بعملية التنفيذ من مجالات التغيير المشجعة. وقد شرعت الهيئات الحكومية الدولية في منطقة المحيط الهادئ بعدد من المبادرات المحددة، مثل برنامج حفظ التنوع الإحيائي في جنوب المحيط الهادئ؛ والبرنامج الإقليمي لحفظ السلاحف البحرية؛ واعتماد اتفاقية وايغاني بشأن النفايات الخطرة لعام ١٩٩٥. وقد اتخذ محفل جنوب المحيط الهادئ في اجتماعه المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قرارا بعقد اجتماعات لوزراء الاقتصاد لبلدان المحفل من أجل زيادة تعزيز التعاون الإقليمي لتعجيل التنمية المستدامة. وقد تم تحديد مسائل النقل لكي ينظر فيها المحفل ويمكن أن تؤدي إلى مبادرة رئيسية جديدة للتعاون الإقليمي في هذا المجال. ومن المرجح أن تستفيد تنمية السياحة من تطورات السياسة الإقليمية في مجال النقل الجوي.

١٧ - وقد اتخذت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في لجنة المحيط الهندي إجراءات عدة في المجالات ذات الأولوية لهاتين المنطقتين. ومن العلامات المشجعة بوجه خاص، المقترحات المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية من أجل إنشاء آليات إقليمية للتعاون في مجالي التنفيذ والرصد. ومن المرجح أن تؤدي المبادرات الإقليمية في مجال النقل الجوي، ولا سيما المذكورة أعلاه في منطقة البحر الكاريبي، إلى دعم بلوغ أهداف برنامج العمل في هذا المجال. وقد بدأت الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في لجنة المحيط الهندي في التعامل بشكل تعاوني من خلال تنفيذ برامج في مجال إدارة المناطق الساحلية ومكافحة التلوث وإدارة النفايات.

١٨ - وعلاوة على ذلك، قام المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باتخاذ مبادرات على الصعيد الإقليمي، من أجل إنشاء قاعدة بيانات للمعلومات لتقديم الخدمات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذه المنطقة. وفي منطقة المحيط الهادئ، شرع مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إنشاء نظام إقليمي لمعلومات الرصد للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ مقره في فانواتو، سيصمم لتحسين جمع البيانات المتعلقة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها من التطورات وتخزينها واسترجاعها. وتبشر هذه المبادرات بتضييق الفجوة في مجال الاحتياجات من المعلومات.

١٩ - كما تبشر التطورات في عدد من العمليات الدولية الرئيسية في مجال البيئة بتحقيق تقدم في المستقبل في تنفيذ برنامج العمل. وما اتفاقية التنوع الإحيائي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصاد

السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والمبادرة الدولية للأرصدة المرجانية، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية إلا تطورات يمكن أن تحقق فوائد جمّة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٠ - وقد أدى اعتماد برنامج العمل في حد ذاته إلى زيادة الوعي داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية وخارجها، بمدى التحديات البيئية التي تواجه هذه الدول. وقد بدأ هذا الوعي في تشجيع الحكومات والمجتمعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الشباب، والقطاع الخاص، والفئات الرئيسية، على اتخاذ مبادرات تتعلق بالتنمية المستدامة.

٢١ - وقد شرعت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة في العمل على وضع مؤشر ضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بالتشاور الوثيق مع مختلف هيئات الأمم المتحدة وغير الأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة والخبراء المهتمين بالأمر. وتقوم الإدارة بإعداد مشروع ورقة عمل أساسية عن مختلف الجوانب المفاهيمية لمسألة الضعف. وستشكل نسخة منقحة من هذه الورقة بالإضافة إلى مختلف التقارير المتعلقة بأوجه الضعف الاقتصادية والإيكولوجية للدول الجزرية الصغيرة التي سيعدها خبراء استشاريون، أساساً للمناقشات التي سيجريها اجتماع فريق خبراء من المقرر عقده في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

ثالثاً - الأولويات الناشئة

٢٢ - تختلف أولويات التنفيذ المقبلة من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. بيد أن مسألة تأثير تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر على المناطق الساحلية والحاجة بالتالي إلى اتخاذ تدابير علاجية ووقائية باهظة التكاليف ستظل من مجالات القلق الرئيسية في سائر الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٣ - وشهدت السنوات المنقضية منذ اختتام المؤتمر تعبيرا متزايدا عن هذه المشاغل من جانب حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد شرع بعضها في إعادة توجيه السياسات والبرامج، إما من طرف وحيد أو بالتعاون مع الشركاء الإقليميين، في محاولة لمعالجة العواقب المترتبة على ارتفاع مستوى البحر وحفظ الموارد الساحلية والبحرية الهامة. إلا أن الجهود الفردية والجماعية التي بذلتها الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تسفر حتى الآن إلا عن إحداث تأييد تغيير حقيقي طفيف أو لم يكن لها أي تأثير حقيقي على ضخامة المشاكل التي تواجهها، بما في ذلك تكرار حدوث الأعاصير وهبوب العواصف وإغراق المناطق الساحلية، وما لحق من جراء ذلك من خسائر في الموارد الاقتصادية القيمة وأرصدة التنوع الإحيائي البحري. وقد اقترح تحالف الدول الجزرية الصغيرة كحل طويل الأجل، إبرام بروتوكول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يدعو إلى اعتماد أرقام مستهدفة أكثر صرامة لمراقبة الانبعاثات بحلول سنة ٢٠٠٥.

٢٤ - وستكون هناك حاجة، في جميع جوانب برنامج العمل، إلى كفاءة المزيد من التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبين مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة في مجال تبادل الخبرات والمعلومات وفي وضع نهج مشتركة لحل المشاكل. وسيكون هناك أهمية حاسمة لتعزيز آليات التعاون الإقليمية في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة ما يركز منها على دفع التنفيذ. وسيتم التعجيل بتشغيل برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية بأهمية قصوى.

٢٥ - ومن المجالات التي تدعو إلى إيلائها الأهمية على سبيل الأولوية، إدارة النفايات، نظرا لأنه لا يتوفر في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والحيز الكافي لمعالجة النفايات الصلبة، بما في ذلك مياه المجاري والنفايات الصناعية السائلة والنفايات المتولدة من السفن؛ وموارد الأراضي، بالنظر إلى التنافس الشديد على الحيز الأرضي المحدود فيما بين مجموعة متنوعة من الأنشطة، وخاصة المستوطنات البشرية، والزراعة، والصناعة، والسياحة، وما لها من تأثير على البيئة؛ وموارد المياه العذبة خاصة، بسبب حالات النقص الخطيرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية أصلا في هذا المجال؛ وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية. كما سيكون إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال العلم والتكنولوجيا أمرا حاسما بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا فعالا. وليس هناك حاليا أدلة كافية على نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٦ - وستتسم الحاجة إلى إعادة دراسة توجهات السياسة التجارية لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية بأهمية متزايدة نظرا لارتفاع التنافس على الأسواق نتيجة للعولمة وما يرافقها من تفكيك لترتيبات الوصول التفضيلي إلى الأسواق. وستشكل مراعاة المسائل البيئية في التجارة الدولية بُعدا إضافيا لمشغل سياستها التجارية. وبالرغم من القيود التي يواجهها كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع بدائل ممكنة التنفيذ، فإن عليها مع ذلك أن تبحث عن مجالات جديدة للتصدير تكون لديها إمكانيات للميزات المقارنة. أما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تمتلك قاعدة سياحية متطورة، فإن تنمية جودة المنتجات السياحية ستتسم بأهمية متزايدة عندما تحاول تخفيف الاعتماد على السياحة الجماعية. وبالإضافة إلى المشاكل المحلية لحقوق الأراضي في حالة البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، فإن عددا من الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه مشاكل الهياكل الأساسية وعدم كفاية وصلات النقل الجوي مع المراكز الرئيسية المولدة للسياحة، وجميعها يحتاج إلى معالجة في الأجلين القصير والمتوسط.

٢٧ - وقد اعتمدت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة المعقودة عام ١٩٩٦، عددا من التوصيات الهامة التي تتعلق بالسياسة العامة لمعالجة الأولويات الفورية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدعو هذه التوصيات بوجه خاص إلى إنشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح باب العضوية في سياق إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، لدراسة وضع استراتيجيات للحد من الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإلى إجراء البحوث الهادفة في عدد من المجالات الحاسمة، بما في ذلك دور الاتصالات

السلكية واللاسلكية والتأمين في التخفيف من حدة الكوارث؛ والمساعدة على تحسين الهياكل الأساسية الرئيسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتمويل تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وتنمية الطاقة التجارية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

رابعاً - التوصيات

٢٨ - قامت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الرابعة، باستعراض متعمق لعدد من المسائل التي تغطيها الفصول الثاني والرابع والسابع والثامن والثاني عشر من برنامج العمل والجزئين الفرعيين ١ و ٢ (المالية والتجارة) من الفرع جيم من الفصل الخامس عشر. وقد تود اللجنة في دورتها السادسة في عام ١٩٩٨، أن تنظر في إجراء استعراض لجميع المسائل المتبقية. ولتحقيق هذا الهدف، قد تود اللجنة أن تطلب إلى الأمين العام أن يعد تقارير عن هذه المسائل من خلال نظام منظمي المهام التابعين للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة.

٢٩ - وقد طُلب إلى اللجنة في الفقرة ١١٧ (ب) من برنامج العمل، أن توصي بطرائق محددة لإجراء الاستعراض الكامل لبرنامج العمل في عام ١٩٩٩. وقد تود اللجنة أن توصي بما يلي:

(أ) أن تضطلع اللجنة بنفسها بالاستعراض الكامل؛

(ب) أن تقوم السلطات الوطنية، والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، بعد الدورة السادسة للجنة مباشرة، بالأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء الاستعراض الكامل عن طريق استكمال الاستعراضات السابقة لجميع فصول برنامج العمل لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في التنفيذ منذ المؤتمر؛

(ج) أن يبدأ اجتماع الفريق العامل المخصص فيما بين الدورات التابع للجنة في عام ١٩٩٩ عملية الاستعراض الكامل، فيما لو استمر عمل هذه الهيئة بعد عام ١٩٩٧.

- - - - -